



البرنامج الانتخابي للجهة الشعبية

2014

(الخطوط التوجيهية)

سبتمبر 2014

الفهرس

3.....	تمهيد
5.....	الاهداف العامة
6.....	1- البرنامج السياسي.....
	- على المستوى الداخلي
	- على المستوى الخارجي
8.....	2- البرنامج الاقتصادي.....
	- اعادة هيكلة الاقتصاد حسب اولويات جديدة
	- تعزيز الدور الحيوي و المباشر للدولة
	- الدعم و الاحاطة للراس مال الوطني
	- الانخراط في الاقتصاد العالمي وفق المصالح الوطنية
	- المحافظة على المحيط
19.....	3- البرنامج الاجتماعي_ (الديمقراطية الاجتماعية).....
	- الحد من البطالة و تحسين القدرة الشرائية للأجراء
	- ادماج الجهات المهمشة و المقصية في الدورة الاقتصادية
	- الخدمات الاجتماعية
	- الطفولة و الشباب
	- الجالية التونسية بالخارج
26	4- البرنامج الثقافي
27.....	5- التمويل.....
30.....	الخاتمة.....

تمهيد

لقد عبّر الشعب التونسي من خلال ثورته في 2010 / 2011 عن رفضه التام لمنظومة الحكم القائمة آنذاك و التي أضرت بمصالحه الحيويّة و ذلك على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. و عبر الشعب كذلك عن رغبته في بناء نظام جديد يضمن له الحريّة و يُحقّق من خلاله الكرامة و السيادة الوطنية.

و يتطلب بناء نظام جديد وطني و ديمقراطي و شعبي، إضافة الى القطع مع نظام الهيمنة والاستغلال القائم، إرساء منوال تنمية جديد يقوم على دعم التنمية بالجهات عبر:

- تطوير القطاعات الإنتاجية الأساسية من صناعة و فلاحه و تحسين أداء قطاع الخدمات، و توجيه الانتاج نحو تحقيق الحاجيات الأساسية للشعب التونسي
- تقليص البطالة و الرفع من القدرة الشرائية و مقاومة التضخم و تحقيق مقومات العيش الكريم لكافة أفراد الشعب،

و يهدف منوال التنمية الجديد الى تنمية قدرات كل المواطنين و ضمان حريّاتهم و تعزيز سيادتهم الوطنية ، و المحافظة على حقوق الأجيال القادمة في تنمية عادلة و بيئة سليمة،

و حتى يتسنى تحقيق هذا المشروع الوطني الجامع، و الذي يمثل العمق الحقيقي لأهداف الثورة، فإنّ الجبهة الشّعبيّة تقدم لأبناء الشعب التونسي هذا البرنامج الانتخابي في توجهاته العامة، و الذي سعت من خلاله ان تراعي :

- الأوضاع الراهنة محليًا وإقليميًا وعالميًا،
- إمكانيّات البلاد المتّاحة
- المطالب الشّعبيّة المُستعجلة
- الأخذ بعين الاعتبار لجملة من المعوقات و الحقائق التي تعيشها البلاد و خاصة :
- سيطرة القوى الأجنبية و وكلائها المحليين على سلطة القرار السياسي والاقتصادي في جُلّ المسائل التي تُحدّد مصير الشعب التونسي
- هيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى و المؤسسات الماليّة العالميّة، شبه المُطلق على الاقتصاد التونسي،
- ارتهان الاقتصاد المحليّ بالتمويل الخارجي و المديونية المصحفة، و احتلال الرأس مال العالمي موقعا مُهيمننا داخله،

- و بالتالي تبعية الاقتصاد التونسي للسوق العالمية، مع محدودية السوق المحلية وهشاشة الاقتصاد المرتبط بها.

وقد ساهمت هذه العناصر مجتمعة في تعميق الطابع اللأوطني واللأديمقراطي واللاشعبي للنظام المحلي. لذلك ستمحور اهداف البرنامج الانتخابي للجبهة الشعبية حول:

- 1 - تحقيق السيادة الوطنية واستقلالية القرار الوطني
- 2 - بناء نظام جمهوري مدني وديمقراطي
- 3 - تعبئة موارد البلاد وطاقاتها البشرية لتحقيق تنمية اقتصادية وطنية
- 4 - تحقيق العدالة الاجتماعية

الاهداف العامة

- 1 - تحقيق السيادة الوطنية عبر:
 - تفعيل الاستقلال السياسي و الاقتصادي
 - ضمان الكرامة الوطنية من خلال استقلال القرار الوطني
 - اقامة علاقات دولية جديدة قوامها كتلة دولية قوية تتصدى للعولمة و مشاريع الهيمنة و تدعم خيار المقاومة المشروعة ضد الكيان الصهيوني و كل حركات التحرر في العالم
- 2 - بناء نظام جمهوري ديمقراطي في اطار دولة مدنية و ذلك عبر:
 - تكريس المبادئ الدستورية المتعلقة بسيادة الشعب و صيانة الحريات العامة و الفصل بين السلطات، و المساواة التامة بين المواطنين و المواطنين في الحقوق و الواجبات.
 - ارساء استقلال القضاء و حرية الاعلام و الابداع
 - ادخال اصلاحات على دستور 2014(في اتجاه تدعيم الحرية و الديمقراطية و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية) و سن قوانين تكرر المبادئ الديمقراطية الواردة به.
- 3 - تحقيق تنمية اقتصادية وطنية عبر :
 - تعبئة موارد البلاد
 - و الاستغلال الامثل لطاقتها البشرية
 - و ارساء منوال تنموي جديد يضمن تكافؤ الفرص و كفاية الانتاج و يحفظ الثروة الوطنية من التبيد و النهب و الاستعمال غير المجدي في اطار تصور متكامل لتنمية مستدامة تضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكافة التونسيين في الشغل و الغذاء و المسكن اللائق و الرعاية الصحية و التغطية الاجتماعية و التعليم الجيد و اطار العيش النظيف
- 4 - تحقيق العدالة الاجتماعية عبر :
 - التوزيع العادل للثروة بين الافراد و الجهات
 - و ارساء نظام جبائي عادل
- 5- ارساء منظومة تعليمية ديمقراطية و عصرية و تقدمية و ذات جودة عالية
- 6- ارساء و نشر ثقافة وطنية و ديمقراطية و تقدمية تكون منفتحة على العالم

البرنامج السياسي

على المستوى الداخلي:

- 1- تكريس المبادئ الدستورية ذات البعد الديمقراطي و التقدمي:
 - ضمان حرية المعتقد
 - تحييد المساجد
 - تجريم التكفير
 - نبذ العنف
 - تدعيم حقوق المرأة
 - تدعيم الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية
- 2- مقاومة الإرهاب بثتى اشكاله (امنيا و فكريا و اقتصاديا/اجتماعيا)
- 3- تكريس العدالة الانتقالية و ذلك بمُحاسبة كلّ من أجرم في حقّ الشعب التّونسي و كل من تورط في الفساد
- 4- إصلاح المنظومة الأمنية وإعادة هيكلتها بما يكرس مفهوم الأمن الجمهوري حتى يتحول الجهاز الأمني من جهاز للسلطة الى جهاز في خدمة عامة للشعب
- 5- دعم المنظومة الدفاعية الوطنية (ماديا و تقنيا و بشريا)
- 6- اصلاح المنظومة القضائية بهدف:
 - تحقيق استقلالية القضاء
 - و ضمان قضاء عادل و ناجز
 - و تحديد سياسة جزائية مواكبة للعصر تحمي المجتمع و تأخذ بعين الاعتبار حقوق الانسان بمفهومها الكوني
- 7- اصلاح المنظومة السجنية و ذلك بتعصيرها على المستوى التشريعي و الاداري و المادي
- 8- تحديث الادارة العمومية على ضوء الخيارات الدستورية و ما يتطلبه من اعادة التنظيم الاداري للدولة مركزيا و جهويا و محليا بما يكرس اللامركزية و اللامحورية في اطار الحوكمة و النجاعة و مقاومة البيروقراطية
- 9- تعزيز دور هيئات الرقابة العامة كمراقب الدولة أو دواوين الرقابة المالية و الإدارية ، لمقاومة الفساد المالي و سوء التصرف في الاموال العمومية
- 10- دعم حرية الاعلام و الدفع نحو استقلاليته عن السلطة السياسية و المال الفاسد
- 11- تعزيز الديمقراطية المحلية (المشاركة الشعبية)

على المستوى الخارجي:

- 1- تحقيق السيادة الوطنية عبر:
 - الحرص على تفعيل استقلال القرار السياسي الوطني(من خلال تفعيل مراقبة مجلس نواب الشعب خاصة)
 - إلغاء الديون الكريهة وغير الشرعية
 - والعمل على منع تطوّر جديد لمثل هذه الديون
 - مراجعة الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف غير المتكافئة، واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وفق ما تقتضيه المصالح الوطنية
- 2- العمل من أجل مغرب عربي بلا حدود كخطوة في اتجاه تحقيق الوحدة العربية
- 3- دعم الشعب العربي بفلسطين في مقاومته الباسلة و كفاحه من اجل التحرر الوطني
- 4- بناء علاقات إقليمية ودولية جديدة تؤسس لنظام دولي جديد
- 5- دعم كل حركات التحرر الوطني والانعقاد الاجتماعي في العالم

البرنامج الاقتصادي

- ا- اعادة هيكلة الاقتصاد وفق اولويات جديدة و اعادة الاعتبار للقطاعات المنتجة
- ب- تعزيز الدور الحيوي و المباشر للدولة
- ج- الدعم و الاحاطة بالرأسمال الوطني
- د- الانخراط في الاقتصاد العالمي وفق المصالح الوطنية
- هـ- المحافظة على المحيط و الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية

أ- إعادة الهيكلة:

1- أولوية القطاعات المنتجة في خلق الثروة و مواطن الشغل

1-1 تنويع النسيج الصناعي و القطع مع الأنشطة ذات القيمة المضافة الضعيفة

- هيكله النسيج الصناعي والارتقاء بالأنشطة الصناعية و توسيعها لتشمل كل حلقات العملية الإنتاجية
- العمل على الرفع من نسبة الاندماج التقني و من تأطير اليد العاملة .
- تنويع النسيج الصناعي من خلال توجيهه نحو الأنشطة المحورية التي تتميز بكثافة مبادلاتها الصناعية البيئية
- إرساء سياسة حوافز موجهة تهدف أساسا إلى دفع الاستثمار و المراكمة في الصناعات المحورية ذات القيمة المضافة العالية و القدرة على تلبية الحاجيات الداخلية أولا
- توجيه المؤسسات الصناعية الصغرى والمتوسطة إلى القطاعات المنتجة والخالقة للثروة والداعمة للاقتصاد والمساهمة في توفير التشغيل .
- - إعداد استراتيجية تستهدف وضع الآليات الضرورية لتحسين قدرات التصرف المالي و الإداري في المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال استعمالها للتقنيات الحديثة في التنظيم والتسويق .
- توفير حد أدنى من الحماية للصناعة الوطنية ضد كل أشكال المنافسة الخارجية غير المتكافئة
- القطع مع الارتهان الكلي للأسواق الأوروبية والتوجه إلى السوق العربية عموما و المغاربية خصوصا و فتح افاق في العمق الافريقي و اسواق آسيا و دول امريكا اللاتينية.

2-1 - النهوض الفعلي بالقطاع الفلاحي - الاراضي الفلاحية

- اعادة هيكلة الاراضي الفلاحية الدولية في اطار برنامج متكامل لإدماجها من جديد في الدورة الاقتصادية
- مراجعة الاطار القانوني لشركات الاحياء بهدف تكوين شركات وطنية للإنتاج الفلاحي بالأراضي الفلاحية الدولية
- معالجة الاوضاع العقارية للأراضي الاشتراكية و الاحباس و الاراضي الدولية غير المسجلة و ادراجها في المنظومة الانتاجية
- الحد من تشتت الملكية الفلاحية من اجل الرفع من مردودية الانتاج الفلاحي
- التشجيع على بعث تعاونيات بين الفلاحين الصغار و المتوسطين.

- التمويل و سياسة الاسعار

- الغاء ديون صغار الفلاحين و البحارة
- توفير الدعم المالي و الفني للنهوض بالإنتاج الفلاحي و الصيد البحري
- إرساء سياسة أسعار تضمن حدا أدنى من المردودية للنشاط الفلاحي و تؤمن دخلا قارا و محترما لصغار و متوسطي الفلاحين

- المياه

- اعادة النظر في منظومة المياه المخصصة للفلاحة عبر رسم خارطة مائية فلاحية جديدة تقوم على الاقتصاد في الماء و المردودية ببعديها الكمي و النوعي
- الترفيع في المساحات السقوية المخصصة لإنتاج الأعلاف مع تمكين الفلاحين الصغار و المتوسطين من قروض ميسرة و منح لتشجيعهم على الانتاج.

- الاختيارات و الدعم العلمي

- توجيه الانتاج الفلاحي نحو المواد الاساسية لضمان الاكتفاء الغذائي و دعم الزراعة البيولوجية
- العمل على استعادة فعالية للبذور الوطنية و خاصة في مجال الخضر و بعض الغلال، و تطوير الطاقة الانتاجية للبذور الوطنية في مجال الحبوب

- تثمين المخزون المعرفي للمزارعين و دعم التعليم والبحث العلمي الفلاحي وربطه بالخصوصيات الاجتماعية و الطبيعية للفلاحة التونسية.

- الضمان الاجتماعي

- ادراج العاملين بقطاع الفلاحة و الصيد البحري في منظومة خصوصية للضمان الاجتماعي و التغطية الصحية .

2- تفعيل دور القطاعات غير المنتجة (الخدمات)

1-2 القطاع المالي:

✓ إصلاح المنظومة البنكية و المصرفية و شركات الإيجار المالي والسوق المالية (البورصة) بما يضمن تمويلا فعالا للنشاط الاقتصادي و خاصة :

- تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي
- تفعيل دور البنك المركزي (باستقلالية عن السلطة التنفيذية) في رسم سياسات مالية تهدف إلى التصدي لمظاهر التضخم أو الركود و الانكماش الاقتصادي.
- إعادة هيكلة البنوك الوطنية ودفع دورها نحو المزيد من المساهمة في دفع الاستثمار والتمويل في القطاعات الاستراتيجية وخاصة في المناطق الداخلية
- دفع الجهاز البنكي للمساهمة أكثر لإنعاش قطاع القروض الصغرى وتطويرها.

2-2 القطاع التجاري:

- التجارة الداخلية:
- إعادة هيكلة مسالك التوزيع و التجارة
- و ضرب كل اشكال الاحتكار و المضاربة و التهريب
- و ادماج القطاع غير المنظم في الدورة الاقتصادية
- التجارة الخارجية:
- تمكين الدولة من لعب دور محوري في قطاع التجارة الخارجية
- الرفع من مردودية الموانئ التجارية عبر تطوير وسائل عملها اللوجستية و التقنية
- العمل على تقليص آجال اجراءات التوريد و التصدير

3-2 القطاع السياحي:

- إعادة هيكلة القطاع السياحي و جدولة ديونه
- تنويع المنتج السياحي بشكل يسمح بتجاوز سياحة الشمس و البحر نحو منتج سياحي قائم على الجودة و المردودية العالية من خلال السياحة الايكولوجية و الثقافية و سياحة المهرجانات و غيرها، مع ضمان ديمومة النشاط على امتداد العام
- ربط الاستثمار السياحي بالمردودية

4-2 النقل

- تطوير البنى التحتية عبر:
- ربط الطرقات السيارة بالجهات الداخلية

- تطوير شبكة السكك الحديدية و تعصيرها
- توسيع شبكة المترو الخفيف بتونس الكبرى و المدن الكبرى بالبلاد
- تطوير شبكة الطرقات المرسمة بين الجهات و داخل الجهة نفسها
- المراهنة على النقل العمومي كخيار استراتيجي على المستوى الاقتصادي و البيئي و الاجتماعي
- تطوير خدمات النقل بما يضمن سهولة نقل البضائع و الاشخاص و فك عزلة الجهات الداخلية.

5-2 الاتصال :

- تطوير وسائل الاتصال و تنمية التكنولوجيا الرقمية
- التشجيع على الاستثمار و التكوين و البحث المتعلق بها
- إدماجها بالإدارات و المؤسسات الخدماتية و الصناعية.

6-2 خدمات اخرى :

تطوير ودعم باقي الخدمات (الخدمات الطبية- الحمامة- المحاسبة- الهندسة...) بما يسمح لها بان تكون دعما لوجستيا للقطاعات المنتجة، و بما يجعلها قادرة على المزاحمة الدولية و تصدير انتاجها الخدماتي خاصة على المستوى المغربي و العربي و الافريقي

3- دعم الاقتصاد الاجتماعي و التضامني

ترسيخ مبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر:

- ✓ ارساء الجانب التشريعي للاقتصاد الاجتماعي و التضامني، و ضبط قواعد التسيير الديمقراطي لهيكله و تحديد آليات تمويله العمومي و الخاص، و ذلك بهدف ترسيخ مبادئ هذا الاقتصاد (اولوية الانسان على راس المال -الانخراط الارادي- تساوي الحقوق وفق قاعدة صوت واحد للشخص الواحد – اعادة الاستثمار للأرباح)
- ✓ التشجيع و الدعم المادي و اللوجستي لمشاريع الاقتصاد الاجتماعي و التضامني بالمناطق الداخلية خاصة التي تتوفر على الامكانيات البشرية و الطبيعية لهذا النشاط

ب- تعزيز الدور الحيوي و المباشر للدولة

- 1- تعزيز دور الدولة كمستثمر مباشر في الجهات الداخلية
- 2- التخطيط المركزي مع تشريك الجهات بما يعنيه ذلك من رسم لاستراتيجية التنمية و تحديد القطاعات المحورية و السياسات و الأهداف القريبة و البعيدة للعملية التنموية .
- 3- التدخل المباشر للدولة كمنتج عبر إشرافها المباشر على القطاعات الاستراتيجية خاصة النشاطات المرتبطة بالموارد و الثروات الطبيعية.
- 4- القطع الكلي مع سياسة الخصخصة و إخضاع المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي إلى طرق تصرف علمية من شأنها أن تجعل منها مؤسسات ذات جدوى اقتصادية عالية و قدرة تنافسية وهو ما يتطلب:
 - التدقيق في كافة عمليات الخصخصة التي تمت منذ 1987
 - منع خصخصة المؤسسات العمومية في القطاعات الاستراتيجية خاصة القطاع البنكي، و قطاعات الطاقة والاتصالات و الماء و النقل و المناجم
- 5- التدقيق في كافة عقود لزمات قطاع استغلال النفط و الغاز الطبيعي المسندة للشركات الأجنبية، و مراجعتها
- 6- تدخل الدولة في مراقبة الأسواق و الأسعار و تنظيم مسالك نقل و جمع و توزيع المواد الأساسية و الفلاحية خاصة
- 7- التدخل الفعلي في مجال الاجور و حماية سوق الشغل من السمسرة باليد العاملة و تطوير قوانين العمل و الشغل اللائق بما يضمن حقوق العمال
- 8- حماية القطاعات الاقتصادية الناشئة ضد كل أشكال الاقتصاد الموازي و المنافسة الأجنبية .

ج - الدعم و الاحاطة بالراسمال الوطني

ان الرأس مال الوطني المستقل عن الدوائر المالية الامبريالية و الشركات المتعددة الجنسيات، دعامة للاقتصاد الوطني من خلال دعمه و انخراطه في التوجهات العامة للدولة في مقاومة الفقر و البطالة و التهميش لذا تعمل الدولة على:

✓ تمكينه من تشجيعات (جبائية و عينية) للاستثمار في القطاعات المنتجة و ذات القيمة المضافة العالية و في المناطق ذات الاولوية في التنمية، بالتنسيق مع التدخلات المباشرة للدولة في هذا المجال و على اساس النتائج و التشغيل و خلق الثروة لا على اساس النية في الانجاز مثلما هو معمول به الآن

✓ اعطائه الاولوية في الاستثمار و الامتيازات المالية و العينية وفق مساهمته في الحد من البطالة و تطوير النسيج الصناعي الوطني و تنمية الانتاج الفلاحي و مساهمته في المالية العمومية من خلال دفعه للضرائب ✓ حمايته من كل منافسة غير متكافئة من طرف الاستثمار الاجنبي خاصة في مجال التصدير و كلفة الانتاج

د- الانخراط في الاقتصاد العالمي وفق المصالح الوطنية

- 1- مراجعة الاتفاقيات الاقتصادية الخارجية بما يضمن إعادة صياغتها وفقا لمصلحة و أولويات الاقتصاد الوطني.
- 2- إرساء آليات و قوانين تمكن من مراقبة حركة الاموال على المستوى الوطني و التحكم فيها لتفادي أثارها و إتباع سياسة مالية و مصرفية منسجمة مع هذه الآليات و الاهداف
- 3- إخضاع الاستثمار الأجنبي المباشر لشروط و آليات تضمن احترام حقوق العمال و توجيهه نحو القطاعات ذات التشغيلية العالية و التي تساهم فعليا في خلق الثروة و التراكم الداخلي.
- 4- إخضاع التداين الخارجي الضروري و الموجه للتنمية لقرار المؤسسات التشريعية المنتخبة وفقا لحجم و مصادر و شروط و برامج صرف الدين و إيجاد آليات تمكن من مراقبة تنفيذ هذه البرامج .

ه - المحافظة على المحيط و الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية

- الإطار العام

- سن قوانين تؤمن سلامة البيئة و ضبط الآليات الناجعة لتفعيل هذه القوانين.
- المحافظة على التنوع البيولوجي للأصناف المحلية المتأقلمة مع المناخ الطبيعي لبلادنا و إحكام التصرف في المحميات الطبيعية و تشريك المواطنين في ذلك عبر خلق مشاريع تنموية مرتبطة بهذه المحميات.
- حماية الملك العمومي الغابي و البحري و حماية الشواطئ
- تشجيع البحث العلمي و التكنولوجي في المجال البيئي.
- دعم جمعيات المجتمع المدني التي تعنى بقضايا البيئة و تعزيز انخراط المواطن في العمل البيئي.

- المياه

- اعادة النظر في منظومة المراقبة البيئية على المستوى القانوني و المؤسساتي ضمانا لديمومة الموارد المائية المتاحة كميًا و نوعيًا
- مقاومة تلوث المياه و التصدي للاستغلال المجحف للمياه الباطنية السطحية و العميقة
- تعميم إعادة استعمال المياه المستعملة و المعالجة في مجالات لا تضر بالصحة العامة كزراعة الاعلاف و ري المساحات الخضراء و ملاعب الصولجان و

- الطاقة

- وضع خطط و برامج لاستغلال الطاقات البديلة و الطاقات المتجدد
- العمل على التأهيل البيئي للمنشآت و المؤسسات العمومية و الخاصة و الجماعية
- تشجيع النقل الجماعي،(في اطار برنامج وطني لترشيد استهلاك الطاقة)

- النفايات

- اعادة النظر في منظومة النفايات بشكل يمكن من التصرف الرشيد في كل انواع النفايات المفترزة في البلاد
- توحيد الاطار القانوني و المؤسساتي للنفايات بكل انواعها
- دعم الامكانيات البلدية لجعلها قادرة على القيام بدورها في مجال جمع و نقل و معالجة النفايات

البرنامج الاجتماعي

(الديمقراطية الاجتماعية)

- أ- الحد من البطالة و تحسين القدرة الشرائية للأجراء
- ب- ادماج الجهات المهمشة و المقصية في الدورة الاقتصادية
- ج - تأمين الخدمات الاجتماعية
- د - الطفولة و الشباب
- هـ- الجالية التونسية بالخارج

أ- الحد من البطالة و تحسين القدرة الشرائية للأجراء

- 1- تدخل الدولة المباشر و الآني عبر الأشغال العامة من خلال:
 - انجاز الطريق السيارة قابس – راس جدير و الطريق السيارة وادي الزرقة بوسالم و الطريق السيارة القيروان سيدي بوزيد- قفصة،
 - انجاز طرقاات وطنية و جهوية بالمناطق الداخلية لفك عزلتها،
 - انجاز المشاريع الكبرى في القطاعات الاستراتيجية كمصفاة لتكرير النفط و مصنع للحديد و الصلب و مصنع للبلور و مصانع للإسمنت تكون موجهة جزئيا او كليا للتصدير،
- 2- تنظيم دورات تكوينية قطاعية للتأهيل و الاندماج المهني لحاملي الشهادات العليا وفق الطلبات الحقيقية لسوق الشغل، بهدف تسهيل ادماجهم في العمل
- 3- اعادة النظر في نظام العمل عبر القطع مع أشكال الاستنزاف والاستغلال المجحف لليد العاملة و ذلك من خلال:
 - المرور من نظام 48 ساعة الى نظام 40 ساعة كمرحلة اولى
 - المرور تدريجيا في ظرف 4 سنوات لنظام 35 ساعة
- 4- اعادة النظر في توزيع توقيت العمل باعتماد مبدا المرونة
- 5- تحديد الأجر الأدنى على قاعدة "الحاجيات الاجتماعية" و ليس على قاعدة "الحاجيات الفيزيولوجية"
- 6- المحافظة – مرحليا- على منظومة الدعم و خاصة دعم المواد الاساسية و المحروقات الى حين فتح حوار وطني حول الموضوع و مراجعة جذرية للأجور،
- 7- المراجعة الدورية للأجور في اطار تفاوضي بين الاطراف الاجتماعية تكون الدولة فيه حكما و يتم الاخذ بعين الاعتبار لمجمل العناصر المتعلقة بالقدرة الشرائية (الزيادة في الأسعار و تطور الإنتاج و خلق الثروة ...)
- 8- اقرار منحة بحث عن شغل وفق شروط و اجراءات محددة تهدف الى تحفيز العاطل عن العمل على البحث عن عمل .
- 9- مراجعة مجلة الشغل بما يضمن حقوق العمال و الاجراء طبقا للتحويلات العميقة لسوق الشغل

ب- ادماج الجهات المهمشة و المقصية في الدورة الاقتصادية

- تدخل الدولة بفاعلية في الجهات المهمشة عبر الأشغال العامة لتطوير البنية التحتية و انجاز المشاريع الانتاجية الكبرى
- رسم خارطة تنمية جديدة طبقا لأولويات تقطع مع سلطة القرار المركزي البيروقراطي وتكون أدواتها مجالس جهوية منتخبة تتمتع بسلطات هامة وموازنات مالية مستقلة تجسد اللامركزية.
- الاعتماد على الموارد الطبيعية و الامكانيات الذاتية لهذه الجهات
- بعث اقطاب صناعية متخصصة في الجهات ذات الاولوية في التنمية.
- اعتماد نظام الجباية المحلية آلية لضمان استقلالية المجالس الجهوية و المحلية.

ج - الخدمات الاجتماعية

1- التعليم:

- ✓ وضع خطة وطنية لإصلاح منظومة التعليم بجميع مستوياته بما يضمن الحق في التعليم العمومي و مجانيته و تحسين مضامينه الديمقراطية و التقدمية
- ✓ اعادة هيكلة منظومة التكوين المهني بما يضمن توافقا بين الخريجين و الطلبات الحقيقية لسوق الشغل
- ✓ تطوير البحث العلمي النظري و التطبيقي بما يضمن مساهمة فعالة للجامعات في تطوير الاقتصاد الوطني
- ✓ ربط التعليم و المعرفة و البحث العلمي بقطاع الإنتاج و سوق الشغل

2- الصحة:

- تأهيل الخارطة الصحية الوطنية
- اصلاح منظومة الصحة العمومية على المستوى الوطني بشكل يضمن خدمات صحية ذات جودة عالية

3- السكن:

- ضمان السكن اللائق لكل عائلة تونسية عبر :
- ✓ سن سياسة اقراض تهدف الى التخفيض من فوائض قروض السكن الاجتماعي
- ✓ وتأهيل المؤسسات العمومية المعنية لتوفير الاراضي بأسعار تنماشى و القدرة الشرائية للطبقات الشعبية
- ✓ سن قوانين خاصة تتعلق بالأراضي المعدة للسكن الاجتماعي
- ✓ عدم التفويت في الاراضي الدولية المعدة للسكن للباعثين العقاريين الخاص.
- ✓ مقاومة الاحتكار و المضاربة العقارية في مجال السكن

4- النقل:

- المراهنة على النقل العمومي كخيار استراتيجي عبر:
- تجديد الاسطول
- تطوير البنى التحتية و تطوير الطرقات
- تخصيص ممرات خاصة بالنقل العمومي،
- استعمال تقنيات و تجهيزات مقتصدة للطاقة و غير ملوثة.

5- التغطية الاجتماعية:

- ✓ سحب التغطية الاجتماعية على كل الفئات المستثناة من التغطية
- ✓ دعم منظومة التغطية الاجتماعية
- ✓ اعادة هيكلة الصناديق الاجتماعية وحصر تدخلها في المجالات التي احدثت من أجلها.

6- التامين على المرض:

- اعادة النظر في منظومة التامين الصحي الحالي و ذلك عبر:
- مراجعة جذرية للصندوق الوطني للتامين على المرض
- ايجاد منظومة خدمات صحية تتعلق بغير المنضوين في الصندوق الوطني للتامين على المرض

7- الرياضة:

- ✓ ضبط سياسة رياضية لفائدة الجميع واعتبار الرياضة حق للجميع،
- ✓ اعادة النظر في منظومة النخب و المنتخبات الوطنية و الاطار المسير للجمعيات الرياضية،
- ✓ الاهتمام بالرياضة خاصة لدى الاطفال والشباب في المدارس و الجامعات و مؤسسات التكوين المهني و المؤسسات العمومية و المصانع و الاحياء الشعبية.
- ✓ مراجعة جذرية لوضعية البنى التحتية الرياضية و خاصة بالجهات الداخلية
- ✓ وضع خطة متكاملة للصيانة و المتابعة لحماية التجهيزات الرياضية باعتبارها ممتلكات عمومية
- ✓ اعادة النظر في كل القوانين المنظمة للجمعيات الرياضية بهدف جعلها فضاءات للتربية و التكوين و العمل و الابداع و التفوق الرياضي .

د- الطفولة و الشباب

● الطفولة

- 1 – اعتبار الطفولة الحلقة الاساسية للمجتمع و مستقبله
- 2 – دعم حقوق الطفل تشريعيا و مؤسساتيا في:
 - ✓ الصحة المجانية
 - ✓ الغذاء الصحي
 - ✓ اللعب و تنمية الذكاء و التعليم
- 3 – تعميم رياض الاطفال البلدية في كل المناطق و الاحياء بدعم مالي و تأطيري من الدولة
- 4 - توحيد الاطار المؤسسي المشرف على الطفولة
- 5 – تطوير مجلة الطفل بشكل يحصن حقوق الطفل و يضمن حماية تامة للأجيال القادمة
- 6 – بعث صندوق خاص بالأجيال القادمة يكون دعامة لها في مجال الصحة و الغذاء و التعليم المجاني
- 7 – مقاومة الدولة لكل اشكال التوظيف للأطفال سواء كان دينيا او في مجال تشغيل الاطفال

● الشباب

- 1- دعم دور الشباب في كل الجهات و البلديات بالوسائل التكوينية و التثقيفية و الترفيهية اللازمة
- 2- دعم المنظمات الشبابية المستقلة المدنية و الديمقراطية
- 3- دعم الجمعيات الشبابية (المدنية و الديمقراطية) في كل الاختصاصات و تنظيم الدورات و المهرجانات الشبابية المتخصصة
- 4- الاهتمام بالشباب و هواياته و توجهاته في كل مراحل الدراسة
- 5- انجاز مركبات للشباب في كل الجهات
- 6- تشجيع سياحة الشباب.
- 7- دعم و تسهيل ربط علاقات خارجية بين شباب الجهات و الدول الصديقة و الشقيقة لكسب الخبرة و تبادل التجارب

ه - الجالية التونسية بالخارج

✓ الاهتمام بالجالية التونسية بالخارج باعتبار افرادها مواطنين كاملي الحقوق و عليهم كل الواجبات الموكولة للمواطنين الموجودين على ارض الوطن، و ذلك بالحرص على:

- سلامة كل مواطن بالخارج
- الاهتمام باوضاع الجالية المهنية و حقوقها الاجتماعية و السهر على توفير تأمينها الصحي و الاجتماعي في كل البلدان الاجنبية ،
- توفير كل الامكانيات لتعليم ابناء الجالية اللغة الوطنية و تاريخ البلاد
- تعبئة كل طاقات السفارات و القنصليات لمتابعة اوضاع الجاليات لحماية افرادها من كل توظيف او تجنيد اراهابي
- ✓ تطوير كل القوانين و الاجراءات لتسهيل عودة الجالية و حثها على الاستثمار في البلاد خاصة في مناطقها لمساعدة الدولة على تنفيذ برامجها التنموية الجهوية
- ✓ الاهتمام بالكفاءات الوطنية بالمهجر و الطلبة الدارسين بالخارج، و العمل على ضمان عودتهم للوطن للاستفادة من خبراتهم و كفاءاتهم التكنولوجية و التقنية

البرنامج الثقافي

- 1- دعم الثقافة الوطنية و الابداع (الديمقراطي و التقدمي) في كل الميادين و ذلك ب:
 - الرفع من ميزانية وزارة الثقافة الى مستوى يمكن من تمويل البنى التحتية الثقافية (دور سينما – مسارح...) و تشجيع الانتاج الثقافي
 - اعطاء امتيازات جبائية للمستثمرين في القطاع الثقافي (دور سينما – مسارح - مطابع...) او الانتاج الثقافي (المسرح – الكتاب...)
- 2- سن سياسة وطنية تشجيعية (تمويل – امتيازات جبائية...) في ميادين الانتاج :
 - السينمائي
 - و المسرحي
 - و الموسيقي
- 3- دعم قطاعات الثقافة (السينما والمسرح و الموسيقى...) عبر:
 - التشجيع على التعليم و التدريب و التكوين المهني
 - و دعم الجمعيات الثقافية (المسرحية/ السينمائية/ الادبية...) خاصة الشبابية (التكوين و التمويل)
- 4- دعم الانتاج الموسيقي و المسرحي عبر بعث مهرجانات متخصصة و ادماج تعليم الموسيقى و المسرح ضمن برامج التعليم
- 5- دعم مراكز العروض للرسم و النحت بكل اشكاله و الوانه (التشجيع المادي للعارضين – تشجيع باعثي دور العرض)
- 6- دعم دور النشر المتخصصة في الانتاج الثقافي (امتيازات مالية و جبائية)
- 7- دعم المهرجانات الثقافية (ماديا)
- 8- رصد جوائز وطنية للانتاج الثقافي (سينما- مسرح – موسيقى...)
- 9- توفير الحماية الاجتماعية و الصحية للممتهنين للمهن الثقافية

التمويل

مالية عمومية تعتمد نظاما جبائيا عادلا و فاعلا

• الاهداف العامة

- إرساء نظام جبائي عادل و ناجع و يشجع الاستثمار و ذلك من خلال:
 - اعتبار الجباية أداة و وسيلة للحد من الفوارق بين الفئات الاجتماعية و الجهات (العدالة الجبائية).
 - مقاومة التهرب الجبائي و تحسين المردودية(النجاعة)
 - المساهمة في تنمية الثروة الوطنية (تشجيع الاستثمار).
- توحيد النصوص الجبائية و تبسيط الاجراءات
- تحديث الادارة و توفير الامكانيات المادية و البشرية و التكنولوجية
- تكثيف المراقبة الجبائية و الاستخلاص عبر تفعيل النصوص القانونية السارية المفعول
- القطع مع ظاهرة العفو الجبائي كتوجه سياسي يكرس المنافسة غير الشريفة و يضرب مبدأ العدالة الاجتماعية

• الاهداف الخاصة حسب الضرائب

1- الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات

- مراجعة جدول الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين في اتجاه تخفيف الضغط الجبائي على الأجراء والطبقات الكادحة وذلك :
 - بالترفيف في سقف شريحة الدخل السنوي غير الخاضع للأداء على الدخل
 - و الترفيع من النسبة القصوى للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين
- مراجعة قواعد اسداء النظام التقديري

- تأكيد مبدأ الضريبة التصاعدية على الدخل في مادة الضريبة على الشركات.
- توسيع قاعدة الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات بالتقليص من الاعفاءات

2- الاداء على القيمة المضافة و المعلوم على الاستهلاك

• الاداء على القيمة المضافة

- توسيع قاعدة الاداء
- مراجعة الاعفاءات
- اضافة نسبة اداء على القيمة المضافة ب28٪. تتعلق بالمواد الاستهلاكية الفاخرة (produits de luxe)

• المعلوم على الاستهلاك

توسيع قاعدة الاداء بادخال مواد جديدة ضمن المواد الخاضعة للمعلوم

3- معالم التسجيل و الطابع الجبائي

- اعادة النظر في جملة من معالم التسجيل لإدماجها:
- .. ضمن الضريبة على الدخل (معلوم تسجيل الشركات مثلا)
- .. او الاداء على القيمة المضافة (تسجيل العقارات)
- الغاء او مراجعة معالم الطابع الجبائي قصد التخفيف او الادمج ضمن اداءات اخرى

4- المعالم الديوانية

مراجعة المجلة الديوانية بهدف :

- توفير الوسائل التشريعية لحماية الاقتصاد الوطني و المالية العمومية
- تمكين اعوان الديوانة على مجابهة التهريب

5- الجباية المحلية

مراجعة مجلة الجباية المحلية بهدف دعم موارد البلديات بتمكينها :

- من حق سن معالم جديدة و خاصة
- من حق تغيير نسب المعالم الواردة بمجلة الجباية المحلية

6- الامتيازات الجبائية

- مراجعة مجلة تشجيع الاستثمارات في اتجاه تشجيع الاستثمار اساسا في الجهات المهمشة
- ربط الامتيازات الجبائية بالاستثمار المنتج و ذي القيمة المضافة و التشغيل و التكوين
-

7- الاجراءات الجبائية

- مراجعة مجلة الحقوق و الاجراءات الجبائية في اتجاه :
 - ✓ دعم مجهود مقاومة التهرب الجبائي من خلال:
 - مراجعة التشريع بتشديد العقوبات خاصة
 - دعم حقوق الادارة في اطار المتابعة و المراقبة الجبائية (مثال: رفع السر البنكي)
 - ✓ دعم حقوق المطالب بالاداء
 - الغاء اجراء دفع 20 ./. من المبلغ الموظف عند اصدار قرار توظيف اجباري للاداء
 - الغاء حق تنفيذ الحكم غير النهائي

8- المحاسبة العمومية

- تطوير المردودية و النجاعة في استخلاص الديون الجبائية و مراقبة المال العام و ذلك عبر:
- مراجعة التشريع في اتجاه تسهيل استخلاص الديون الجبائية

الخاتمة

ان الجبهة الشعبية و هي تقدم لكل المواطنين برنامجها الانتخابي، لا تتبع لهم الوهم و لا تطرح افكارا و اجراءات خارجة عن السياق،

ان هذا البرنامج نابع من ايمان الجبهة الشعبية بحقوق غالبية افراد الشعب في العيش الكريم و في تحقيق السيادة الوطنية و استقلال القرار الوطني، و هو المدخل الحقيقي لتحقيق اهداف الثورة، هذه الاهداف التي انقلبت عليها منظومة 23 اكتوبر 2011 و قبرتها، و سمحت لمنظومة الفساد و الاستبداد بالعودة.

ان دماء شهدائنا من شكري بالعيد و الحاج محمد البراهمي و بالمفتي و غيرهم من قافلة شهداء الجبهة الشعبية و الوطن تحملنا مسؤولية مواصلة المشوار حتى تحقيق الاهداف التي سالت من اجلها الدماء الغالية.

ان هذا البرنامج الذي يعبر عن قناعات كل مكونات الجبهة الشعبية و النابع من واقع تونس و طموحات شعبها كان نتيجة جهد و عمل مناضلي الجبهة الشعبية بأشراف خبائها دون غيرهم و هو مدعوم بدراسات معمقة تتعلق بمختلف القطاعات و جهات البلاد(1)،

ان الجبهة الشعبية تقدم لأبناء الشعب و الوطن مشروع حكم وطني و ديمقراطي يصح المسار الخاطئ الذي عاشته تونس منذ ثلاث سنوات نتيجة استيلاء مجموعة لا وطنية و لاديمقراطية على الحكم بناء على مغالطات و شعارات مجردة و افكار عامة.

.....
1- تم تخصيص وثائق مفصلة لكل المشاريع و الاجراءات و الموارد المالية لتنفيذ هذا البرنامج.